

قضية فرض الحدود الدولية  
والنزاع العربي الإسرائيلي  
الدكتور فوزي عبد المجيد الأسدي

( قسم الجغرافيا -  
جامعة بنغازي )

## ١ - مقدمة :

في الوقت الذي نسمع فيه عن انعقاد « مؤتمر السلام » لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، بشكل جدي وعلى « أسس عادلة » - وقد يكون هذا الحل نهائياً لهذا النزاع ، إلا اننا نسمع من جهة اخرى عزم وتصميم الدول العظمى على فرض حل مقبول لكلا الطرفين المتنازعين حسب قرارات مجلس الامن في هذا الخصوص .

ومن خلال المباحثات الاولية التي جرت عقب حرب رمضان ( اكتوبر سنة ١٩٧٣ ) اتضح لنا ان كلاً من الطرفين المتنازعين لا يزال متمسكاً بمطالبه الاساسية ولا يرغب التراجع عنها . وما الاشتباكات المتواصلة في منطقة الجولان إلا دليل على تشبث الطرف الاسرائيلي بموقفه من عدم الانسحاب من منطقة الجولان التي احتلوا جزءاً كبيراً منها في حرب يونيه سنة ١٩٦٧ ، وجزءاً صغيراً في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وحيث ان الدولتين العظمتين قد تعهدتا بحل هذا النزاع - رغم اختلاف وجهات نظر الطرفين المتنازعين ، فان هاتين الدولتين - ومن خلفهما مجلس الامن - قد تلجآن إلى فرض حل جديد للمشكلة الفلسطينية مشابه لقرار مشروع تقسيم فلسطين المشهور .

وقبل تحليل مساوىء مثل هذا الحل ، فانه يجدر بنا ان نفهم ما يقصد « بفرض الحدود الدولية » .

(SUPERIMPOSITION OF INTERNATIONAL BOUNDARIES)

لقد كان اول من اقترح استعمال هذا التعبير الجغرافي الاستاذ ريتشارد هارتشورن (R. HARTSCHORNE) (١) - ثم استعملها بعده كثير من الجغرافيين السياسيين ، والتعريف هو :

« الحدود المفروضة هي تلك الحدود التي تخطط بعد ان تكون المنطقة التي يتوجب تقسيمها قد سُكنت وتطورت ولكن هذه الحدود لا تتماشى مع المميزات الحضارية والعرقية للاهالي الذين يقيمون في تلك المنطقة المتنازع عليها » . (٢)

وهناك امثلة عديدة على فرض حدود دولية كما حدث في رومانيا وبولندا وايرلندا وسورية وفلسطين (عقب الحرب العالمية الاولى) وغيرها .

## ٢ - اهم مميزات مشروع تقسيم فلسطين والاحطار الناجمة عن تطبيقها :

لقد اوصت الجمعية العمومية التابعة لهيئة الامم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى ستة اجزاء - ثلاثة منها خصصت للدولة العربية - بالاضافة إلى « جيب » مدينة يافا على الساحل - وثلاثة اجزاء اخرى للدولة اليهودية ، كما اوصت ايضاً بانشاء منطقة دولية حول مدينة القدس تدار من قبل هيئة الامم المتحدة (شكلي ١ و ٢) .

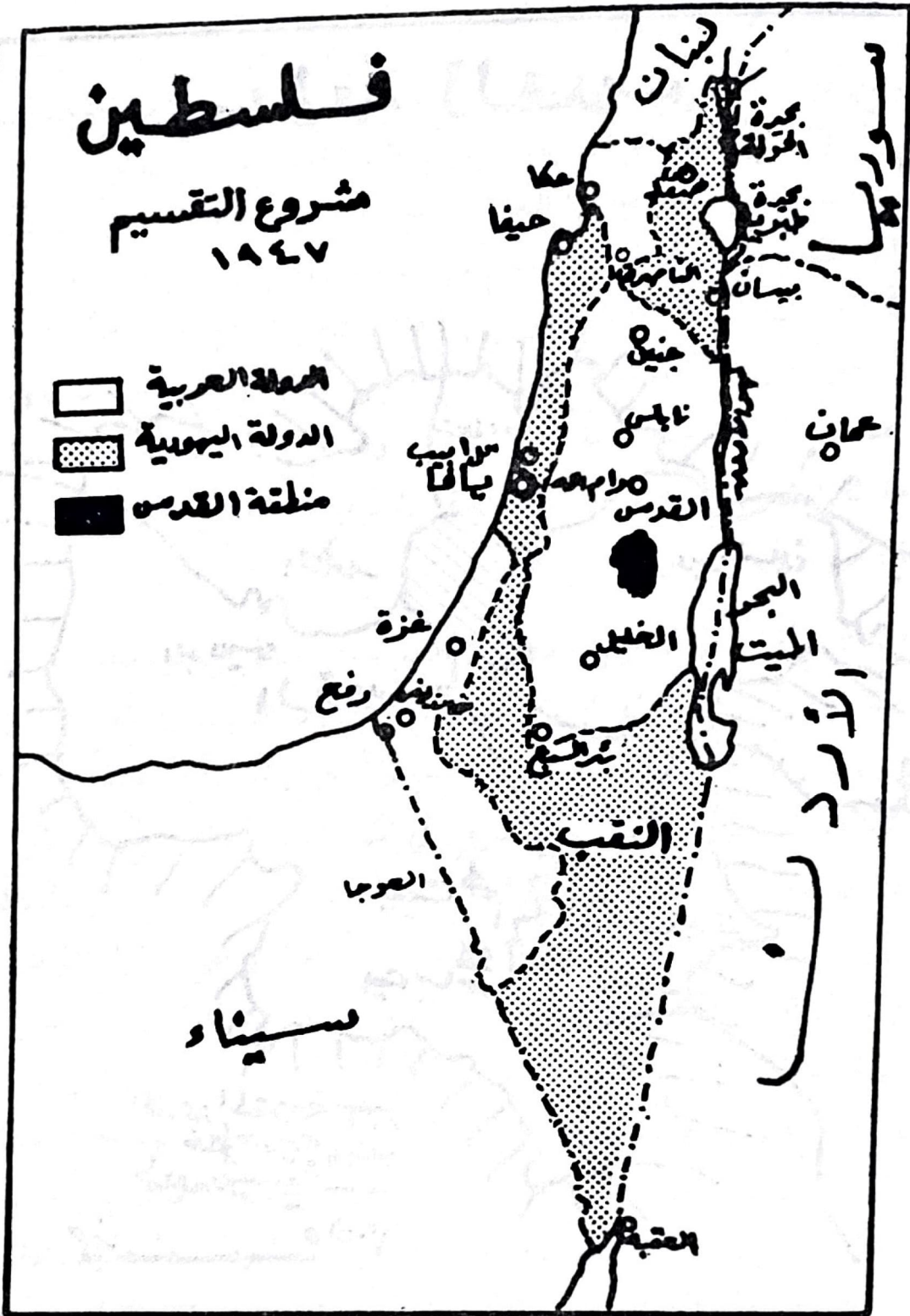
وبناء على تلك التوصية فقد كان المفروض ان تقسم مساحة فلسطين على النحو التالي : (٣)

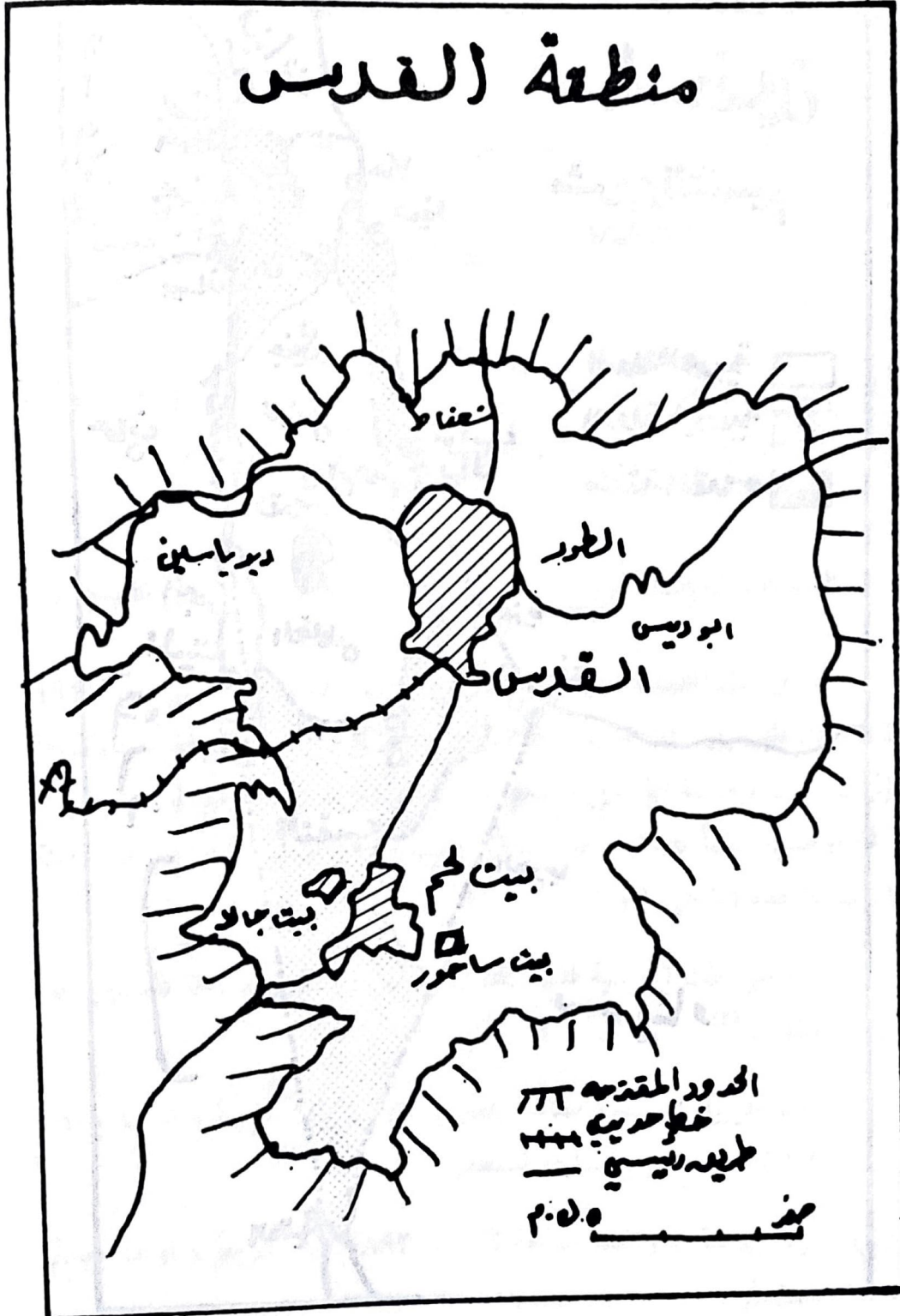
(١) دولة عربية : وتضم مساحة تقدر بـ ٤٤٧٦ ميلاً مربعاً ، او ما يعادل ٤٢,٩٪ من مجموع مساحة فلسطين .

(٢) دولة يهودية : وتضم مساحة تقدر بـ ٥٨٩٣ ميلاً مربعاً ، او ما يعادل

٥٦,٥٪ . (SUPERPOSITION OF INTERNATIONAL BOUNDARIES)

شكل رقم ١





(٣) منطقة دولية حول القدس : ومساحتها ٦٨ ميلاً مربعاً - او ما يعادل ٠,٦٥ ٪ من مجموع مساحة فلسطين .

ومع ان هذه الاجزاء تظهر على الخريطة المرفقة ( شكل ١ ) متصلة ببعضها البعض ، إلا انها تظهر على الطبيعة - والحرائط ذات المقاييس الكبيرة - على شكل اقسام منفصلة عن بعضها البعض « بممرات » دولية خطيرة ولا يستطيع الانسان تقدير خطورتها إلا اذا اخذ بعين الاعتبار المشاكل التي قد تنجم عند محاولة نقل البضائع او الاشخاص من إحدى قطاعات اي من الدولتين إلى قطاع اخر عبر هذه الممرات التي تُشرف على نقط التقاء مواصلات مهمة (خاصة عند العفولة جنوبي مدينة الناصرة) . وان هذه الممرات تُذكر الإنسان بما حدث في « ممر دانزغ » ( في بولندا ) قبل الحرب العالمية الثانية والذي استعمله الالمان ذريعة لمهاجمة بولندا واحتلالها فيما بعد .

وكذلك الحال في « جيب » مدينة يافا فهو منعزل تماماً عن بقية مناطق الدولة العربية ، ولا يتم الوصول إليه إلا عبر اراضي الدولة اليهودية ( او عن طريق البحر ) . وان هذا العمل يحمل في طياته اخطاراً أخرى خاصة اذا علمنا ان كلا الدولتين الفلسطينيتين لم تنهجا « النهج الطبيعي » في استقلالهما لتكونا دولتين صديقتين . وهذا الوضع يُذكر الانسان بالتوترات الدولية و« الحرب الباردة » التي تحدث باستمرار عند محاولة الحلفاء دخول مدينة برلين عبر اراضي المانيا الشرقية . وحيث ان الجزء الاكبر من الدولة العربية الفلسطينية (منطقة المرتفعات الوسطى ) كان قد فرض عليها مشروع التقسيم العزلة عن البحر الابيض المتوسط ، فان اعتماد الدولة العربية على ميناء كبير كيافا ( او حيفا ) كان مهماً جداً ولذلك لن يُكتب لذلك القطاع الاوسط الوقوف على قدميه اقتصادياً ما لم يكن له منفذ حر على البحر وغير مهدد بين الاونة والاخرى من قبل الدولة اليهودية . وتزداد القضية خطورة وتعقيداً عندما يعلم الانسان ان الخط الحديدي الوحيد الذي يربط

المنطقة الساحلية بالهضبة الوسطى يمر معظمه بالأراضي اليهودية - مع ان حكومة فلسطين كانت قد بنته لمنفعة جميع اجزاء فلسطين . فحرمان المنطقة العربية منه - أو إبقاء معظمه تحت سيطرة الدولة اليهودية - كان امراً مجحفاً بالنسبة للسكان العرب . ونستطيع هنا ان نذكر ان من أهم الاسباب التي حملت اسرائيل على مهاجمة مصر سنة ١٩٦٧ كان اغلاق خليج العقبة من قبل القوات المصرية والذي كان يقصد منه حرمان اسرائيل من استغلال ميناء ايلات على خليج العقبة ، فادعت اسرائيل عندئذ ان مصر تريد « خنقها اقتصادياً » بمنعها تصدير منتجاتها عبر البحر الاحمر . فهل كان بإمكان الدولة العربية مهاجمة اسرائيل لو انها اغلقت ميناء يافا ؟ هذا ما كان يُخيف سكان فلسطين العرب لمعرفة الجيدة لنوايا « جيرانهم » ومغتصبي اراضيهم .

هذا وقد استطاعت المنظمات الصهيونية ومن ورائها « اللجنة المختصة » بدراسة المشكلة الفلسطينية والمنبثقة عن هيئة الامم المتحدة ان تقنع عدداً كبيراً من اعضاء هيئة الامم المتحدة بعدالة مشروع التقسيم وذلك باستعمالها خرائط سياسية لا تظهر حقيقة الاوضاع الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتعلقة بالقضية الفلسطينية . ولكي لا تتكرر هذه المأساة ثانية ويُفرض على العرب حل جديد « لتجزئة الاراضي العربية المحتلة » ، فانه يجدر بنا الا نُخدع بما يظهر على بعض الخرائط من حدود وتقسيمات قد تكون « عادلة » من حيث المساحات ولكن يجب معرفة مميزات تلك الاجزاء قبل قبولها او رفضها . ونظراً لوجود عوامل جغرافية مهمة متعلقة بالقضية الفلسطينية فانه لا يمكن فهم اسباب رفض مشروع التقسيم من قبل الفلسطينيين العرب في سنة ١٩٤٧ وحالياً ما لم يدرس الانسان تلك العوامل دراسة جيدة .

٣ - بعض العوامل الجغرافية المؤثرة في رفض مشروع التقسيم :

١ - عوامل طبيعية

(١) سوء تقسيم فلسطين من حيث طبيعة تضاريسها :

( ان الغرض من اعطاء بعض خصائص المناطق الطبيعية في فلسطين هو لربطها بخريطة مشروع التقسيم ولإبراز مساوىء ذلك التقسيم بالنسبة لسكان فلسطين ) .

يمكن تقسيم فلسطين من الناحية التضاريسية إلى اربع مناطق رئيسية هي :  
( شكل ٣ ) .

السهل الساحلي ، منطقة المرتفعات الوسطى ، صحراء النقب ، ووادي نهر الاردن .

### السهل الساحلي :

يمتد هذا السهل ما بين مدينتي عكا في الشمال وغزة في الجنوب ، ويختلف هذا السهل في عرضه من حوالى ستة كيلومترات عند مدينة عكا إلى أن يفتح بشكل واسع عند التقائه بمرج ابن عامر - الذي يقطع البلاد عرضياً بين مدينتي حيفا في الشمال الغربي وبيسان في الجنوب الشرقي - إلا ان السهل الساحلي يكاد ينعدم عند اصطدامه بجبل الكرمل عند مدينة حيفا ولكنه إلى الجنوب منها يبدأ بالتوسع إلى أن يصبح اكبر عرض له حوالى ٣٦ كيلومتراً إلى الشرق من مدينة يافا . ويحوي هذا السهل اراضي زراعية خصبة جداً رغم وجود بعض الكثبان الرملية المجاورة للساحل مباشرة . وكذلك الحال في مرج ابن عامر فهو سهل واسع يحوي تربة لحيوية خصبة وهو حسن التصريف في اغلب اقسامه .

### المرتفعات الوسطى :

تمتد هذه المرتفعات من الحدود اللبنانية - الفلسطينية إلى منطقة النقب . ويقسم سهل مرج ابن عامر هذه المرتفعات إلى قسمين : الشمالي ويدعى مرتفعات الجليل ، والقسم الجنوبي ويدعى مرتفعات وهضاب السامرة والقدس .



وتتألف هذه المرتفعات من قمم جبلية منعزلة ( خاصة حول مدينة نابلس ) يبلغ ارتفاع البعض منها ما بين ٩٠٠ - ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر - تعرقل المواصلات الداخلية بين السهل الساحلي ووادي نهر الاردن من جهة ، وبين القسم الشمالي من البلاد والقسم الجنوبي من جهة أخرى .

اما مرتفعات « القدس - الخليل » فتسير بشكل متعرج وسط البلاد ( يصل ارتفاع بعض هذه المرتفعات إلى ما بين ٨٥٠ - ١٠٠٠ متر ) وتتخللها عدة أودية جافة وكسور ( فوالق ) عرضانية وطولانية تجعل الانحدارات شديدة في بعض الاماكن . وان السفوح الشرقية لهذه المرتفعات عبارة عن منحدرات صخرية قاحلة وخالية من النباتات الطبيعية المهمة وتنحدر بشكل شديد وفجائي نحو وادي نهر الاردن مما يؤدي إلى صعوبة الاستيطان عليها ( سوى حول مدينة اريحا التي تعتمد في وجودها على احد الينابيع الحارّة من هضبة القدس ) . بينما الحافة الغربية اقل انحداراً من الشرقية ولذلك فهي صالحة للزراعة وتحوي اعداداً اكبر من المستوطنات والسكان .

### منطقة النقب :

تشبه هذه المنطقة المثلث . قاعدته تمتد بين مدينة غزة في الغرب واواسط البحر الميت في الشرق ، اما رأس المثلث فيقع عند خليج العقبة . ورغم ان هذه المنطقة صحراوية من الناحية المناخية إلا ان القسم الشمالي الغربي يحوي اراضي منبسطة ذات تربة خصبة ( لوس Loess ) ويمكن زراعتها اذا ما توافرت لها المياه او الامطار (٤) .

### وادي نهر الأردن :

يتألف هذا الوادي من ثلاثة أقسام : القسم الشمالي حول بحيرة الحولة -

وهو مؤلف من تربة لحيية وبركانية صالحة للزراعة مع ان بعض اجزائها بحاجة إلى تصريف - والقسم الاوسط يقع حول بحيرة طبريا ومدينة بيسان - وهو احسن المناطق من الناحية الزراعية او الانتاجية وهو اكثر المناطق سكاناً واهمية - اما القسم الجنوبي والذي يدعى الغور فهو منطقة جافة ومغطى بتربة غير خصبة وملحية ولذلك فهو قليل السكان وخالٍ من اي مستوطنات تستحق الذكر .

وإذا قارنا خريطة التقسيم مع خريطة التضاريس لفلسطين (شكلي ١ و ٣) لتبين لنا ان حدود الدولة اليهودية كان المفروض فيها ان تمر موازية للسفوح الغربية للمرتفعات الوسطى (شكل ١) ، وبناء على هذا التخطيط فقد الحق كل السهل الساحلي بين مدينتي عكا واسدود (شمال غزة) ضمن الدوارة اليهودية ، بينما ألحقت المرتفعات الوسطى ما بين سهل مرج ابن عامر والنقب ضمن الدولة العربية - وهذا التقسيم غير عادل اذ ان الدولة العربية حرمت من كل الاراضي الخصبة على السهل الساحلي . وبالإضافة إلى السهل الساحلي فان حدود الدولة اليهودية رسمت لتسير موازية للسفوح الشمالية لمرتفعات السامرة وللسفوح الجنوبية لمرتفعات الجليل (ماعداد نقطة التقاء الحدود جنوبي الناصرة) ، وبذلك فان معظم سهل مرج ابن عامر ووادي بيسان وسهل الحولة - طبريا قد ألحقوا ايضاً بالدولة اليهودية ، بينما ألحق في الدولة العربية هضاب الجليل - وهذا ايضاً يدل على جحافة مشروع التقسيم فلم يبق للدولة العربية اية منطقة سهلية منخفضة تستحق الذكر . وان السهل الساحلي الموجود في قطاع غزة والذي ألحق بالدولة العربية كان معظمه مغطى بالكثبان الرملية وجاف . ولذلك فان قيمته الاقتصادية محدودة بالنسبة للجزء الشمالي والاطوسط من السهل الساحلي .

## (٢) انتاجية الارض :

كانت اراضي فلسطين قد قسمت من قبل حكومة فلسطين إلى ثلاثة

انواع رئيسية : اراض من الدرجة الاولى ، اراض متوسطة الانتاجية ، و اراض فقيرة ( شكل ٤ ) . وبمقارنة نمط توزيع انتاجية الارض مع خريطة التضاريس فاننا نلاحظ ان معظم الاراضي التي هي من الدرجة الاولى موجودة في السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر ومنخفض الحولة - طبريا . اما الاراضي المتوسطة الانتاجية فموجودة في منطقة المرتفعات الوسطى ( من حدود لبنان إلى مشارف بر السبع في شمال النقب ) - وفي الجزء الشمالي الغربي من منطقة النقب . وتسود « الاراضي الفقيرة » في الوادي الادنى لنهر الاردن والسفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى - في منطقتي السامرة والقدس - والاجزاء الجنوبية والشرقية من النقب .

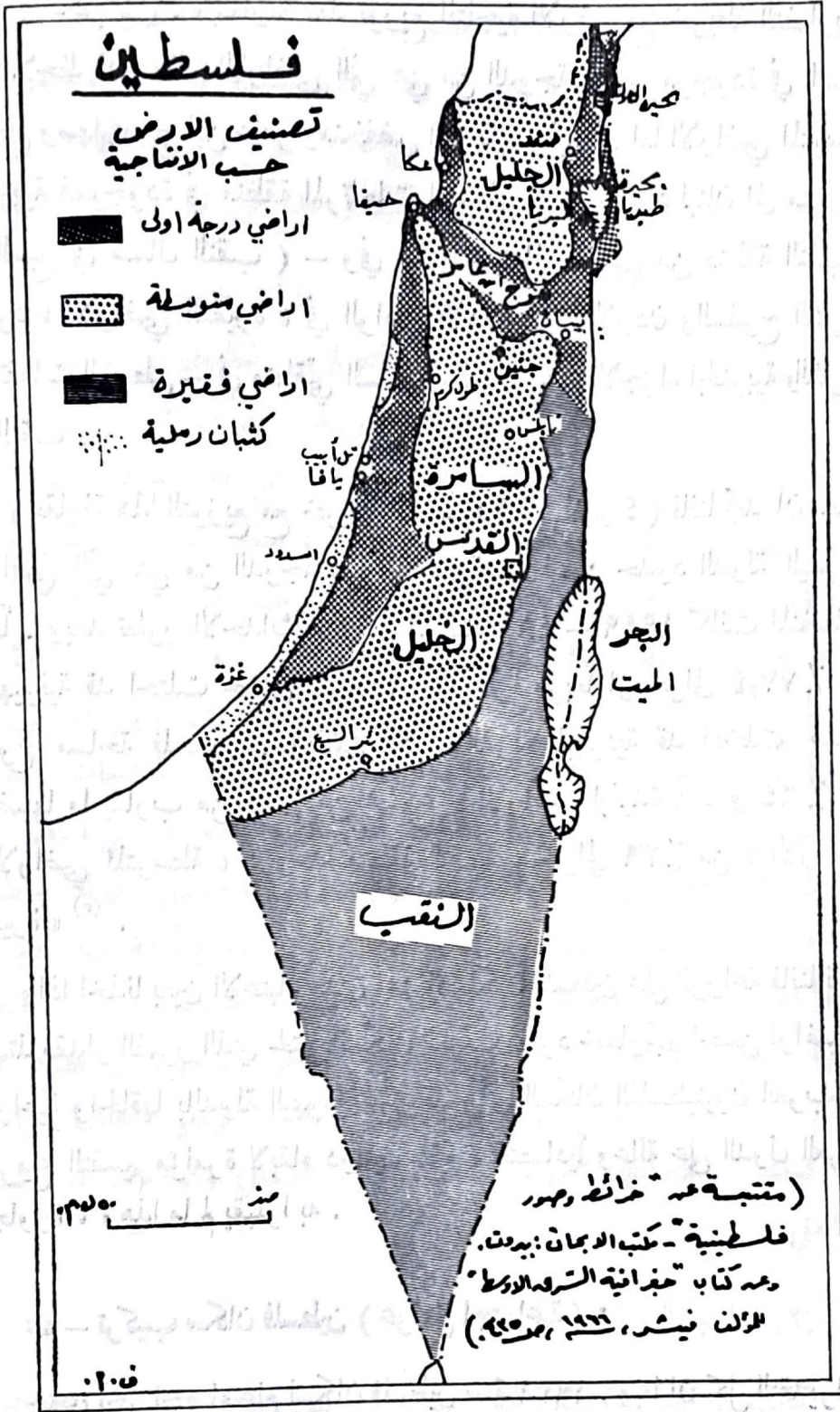
وبمقارنة هذا التوزيع مع خريطة التقسيم ( شكلي ١ و ٤ ) فاننا نجد ان معظم الاراضي التي هي من الدرجة الاولى قد وقعت ضمن حدود الدولة اليهودية ايضاً . وبعد تطور الاحداث وتوقيع اتفاقيات ٤٨ - ١٩٤٩ كانت المنظمات الصهيونية قد احتلت حوالي ٢٠٨٥٠ كيلومتراً مربعاً او حوالي ٧٧,٤ ٪ من مجموع مساحة فلسطين . وبذلك تكون الدولة اليهودية قد ادخلت ضمن اراضيها ما يقارب من ٩٥ ٪ من مجموع « الاراضي الجيدة » ، و ٦٤ ٪ من « الاراضي المتوسطة » ، وعدا منطقة النقب ، حوالي ٣٩ ٪ من « الاراضي الفقيرة » (٥) .

واذا اخذنا بعين الاعتبار مدى اعتماد سكان فلسطين على الزراعة فاننا نعلم عندئذ مقدار الضرر الذي لحق بالسكان العرب لمجرد خسارتهم احسن اراضيهم الزراعية والحاقها بالدولة اليهودية - وقد رأى السكان الفلسطينيون العرب في مشروع التقسيم مؤامرة لابقاء دولتهم فقيرة اقتصادياً وعالة على الدول العربية المجاورة ، وهذا ما لم يقبلوا به .

### ب - تركيب سكان فلسطين ( عوامل اجتماعية ) :

جرى آخر احصاء عام لسكان فلسطين سنة ١٩٣١ . وبما ان كل التقديرات

شكل رقم ٤



الآخري تعتمد عليه فيتوجب علينا الالمام ببعض الامور عن هذا الاحصاء .

في نهاية سنة ١٩٣١ كان مجموع سكان فلسطين حوالى ١,٠٣٥,٨٢١ نسمة ، منهم ٧٢٩,٧١٢ نسمة من المسلمين ، ٩١,٣٩٨ نسمة من المسيحيين ( اكثر من ٩٠٪ منهم عرب ) و ١٠,١٠١ نسمة « آخرون » . بينما عدد سكان اليهود في هذا الوقت كان قد تضاعف عما كان عليه سنة ١٩٢٠ ، اذ بلغ عددهم سنة ١٩٣١ حوالى ١٧٤,٠٠٠ نسمة ، أو ١٦٪ من مجموع سكان فلسطين (٦) . اي ان عدد سكان اليهود في فلسطين عند ابتداء الانتداب البريطاني كان يعادل ٨٪ من مجموع سكان فلسطين آنذاك .

وفي سنة ١٩٤٧ زودت حكومة فلسطين اللجنة المختصة بدراسة قضية فلسطين والتابعة لهيئة الامم المتحدة (UNSCOP) - والتي كانت قد زارت فلسطين واوصت بتقسيمها - بارقام مقدرة سكان فلسطين في نهاية سنة ١٩٤٦ بحوالى ١,٩٣٦,٠٠٠ نسمة ، منهم ١,٢٩٣,٠٠٠ نسمة عرب ، و ٦٠٨,٠٠٠ نسمة يهودي و ٣٥,٠٠٠ نسمة « آخرون » (٧) . اي ان السكان العرب كانوا آنذاك اكثر من ثلثي سكان فلسطين بينما كانت نسبة السكان اليهود اقل من الثلث . وبناء على توصيات « اللجنة المختصة » فقد كان توزيع السكان الثابتين ( غير المتقلين ) في كل من الدولة العربية والدولة اليهودية ومنطقة القدس كما هو مبين في جدول رقم ١ .

### جدول - ١

#### توزيع السكان حسب مشروع التقسيم \*

المجموع	اليهود	العرب و « الآخرون »	
٩٠٥,٠٠٠	٤٩٨,٠٠٠	* ٤٠٧,٠٠٠	الدولة اليهودية
٧٣٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠	الدولة العربية
٢٠٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	منطقة القدس
١,٨٤٥,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٢٣٧,٠٠٠	المجموع

\* المصدر : الدكتور وليد الخالدي ( محرر ) From Haven to Conquest بيروت : معهد الدراسات الفلسطينية ، (١٩٧١) ، ص ٦٧٧ . =

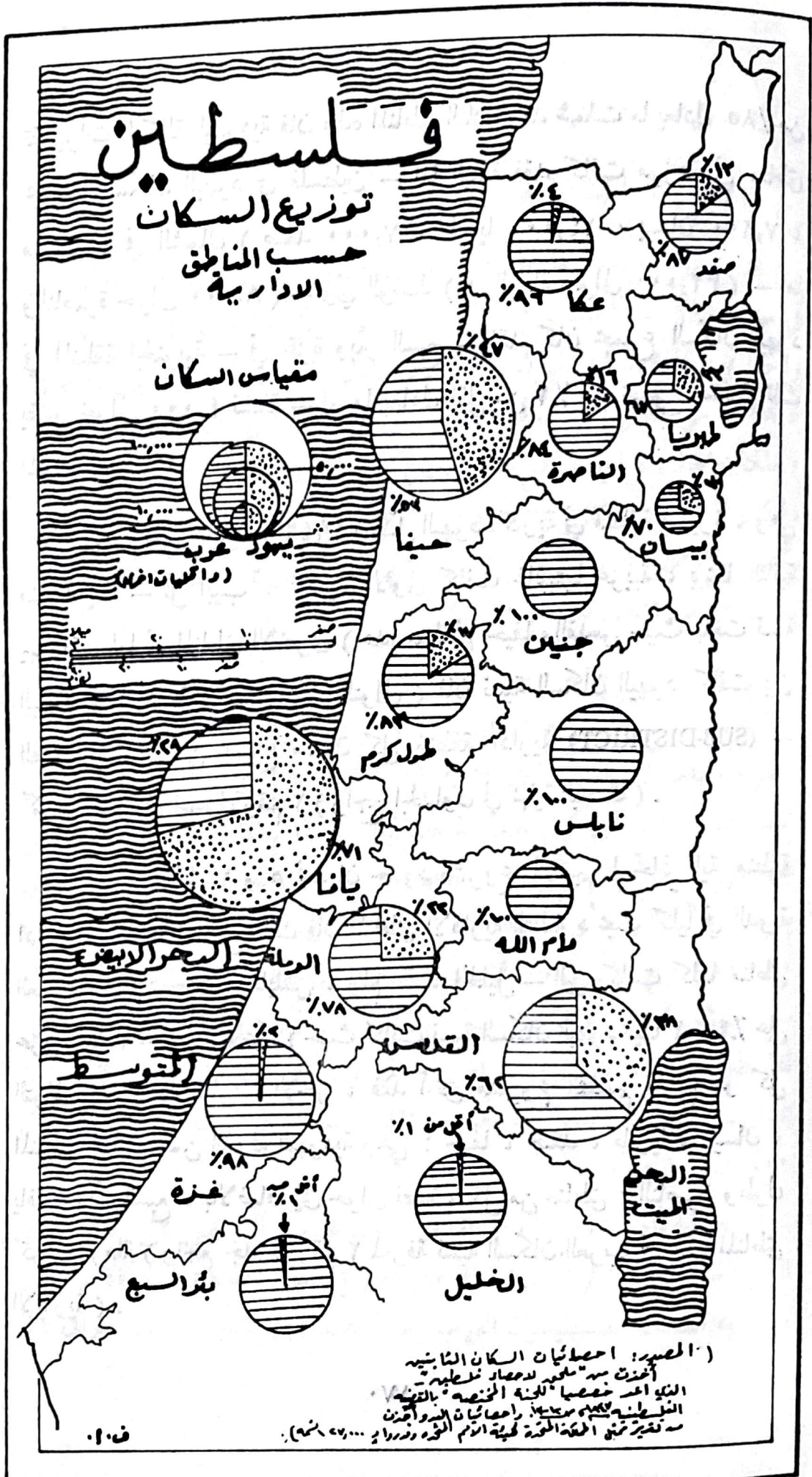
وهكذا فاننا نلاحظ ان الدولة اليهودية كانت ستحتوي اكثرية عربية منذ البداية . اي ان « اللجنة المختصة » حاولت اخفاء ذلك لعدم ادخالها السكان البدو الذين كانوا يقيمون بشكل متنقل - لكنه دائم - في صحراء النقب والتي نُحْصص معظمها للدولة اليهودية .

كما انه يمكن القول انه لو اجري استفتاء عام لتقرير مصير فلسطين في سنة ١٩٤٨ - حسب المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة - لكان مصير فلسطين قد سار مع مصالح الاكثرية العربية وليس مع التقسيم . ولى الآن يستغرب سكان فلسطين لماذا لم يتم استفتاء عام في البلاد بدلاً من وضع القضية في يد هيئة الامم المتحدة وحلها على تلك الصورة المعروفة للجميع . اي ان هيئة الامم المتحدة تجاهلت حقوق الاكثرية وايدت اقوال الاقلية من السكان .

### ج - التوزيع الاقليمي للسكان :

وفقاً للتقديرات التي قامت بها حكومة فلسطين في سنة ١٩٤٦ (٨) فإن اكثرية سكان الدولة اليهودية ( حوالي ٧٠ ٪ منهم ) كانت متمركزة ( كما كان الحال في احصاء سنة ١٩٣١ ) في ثلاثة مراكز مدنية او حولها وهي : منطقة يافا - تل ابيب ، والتي شملت ٢١٣,٠٠٠ يهودي في المدينتين ، و ٨٢,٠٠٠ في المستعمرات المحيطة بها ، وفي مدينة القدس الجديدة - حوالي ١٠٠,٠٠٠ يهودي ، وفي حيفا - حيث كان يقيم حوالي ٧٤,٠٠٠ يهودي في المدينة وحوالي ٤٥,٠٠٠ نسمة في المستعمرات المجاورة ( شكل ٥ ) . وحسب

\*\* يجب ان تصحح هذه التقديرات على ضوء « المذكرة » التي تقدم بها يمثل المملكة المتحدة في هيئة الامم المتحدة بخصوص توزيع السكان البدو . وفقاً للفقرة (٥) من تلك المذكرة هناك ٢٢,٠٠٠ يهودي يمكن ان يعتبروا السكان المقيمين دائماً في المنطقة العربية ، والبقية ( ١٠٥,٠٠٠ نسمة ) يقيمون في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية . ٧٧٦ (١٧٦١) .



تقديرات الوكالة اليهودية فان هذه المناطق الثلاث قد شملت ما يعادل ٨٥٪ من مجموع السكان اليهود في فلسطين - اما البقية فقد كانت موزعة في مناطق منعزلة : في الشمال ( صفد ٧,٠٠٠ ، طبريا ١٤,٠٠٠ ، بيسان ٧,٦٠٠ ، والناصره حوالى ٨,٠٠٠ ) - وفي الوسط ( في الرملة حوالى ٣٢,٠٠٠ ) - اما في المنطقة الجنوبية - في غزة وبئر السبع - فقد كان مجموع السكان اليهود يقدر بحوالى ٤,٠٠٠ نسمة - او ما يعادل اقل من ١٪ من مجموع سكان تلك المنطقة .

وهكذا ففي نهاية سنة ١٩٤٦ شكّل اليهود اكثرية في منطقة صغيرة ، وهي منطقة يافا - تل ابيب ، فالمدينة الاولى كانت غالبيتها عربية ، بينما الثانية يهودية . اما في المناطق الاخرى ( عدا منطقتي حيفا والقدس حيث بلغت نسبة اليهود فيها ٤٧٪ و ٣٨٪ على التوالي ) فان نسبة السكان اليهود كانت بين الصفر و ٣٣٪ من مجموع سكان كل منطقة ادارية (SUB-DISTRICT) - كما هو مبين في جدول رقم ٢ ( راجع الجداول في نهاية البحث ) .

وبمقارنة شكلي ١ و ٥ نجد ان حدود مشروع التقسيم لم تحاذِ اية منطقة ادارية في فلسطين . مع ذلك فان المناطق الادارية التالية دُججت كلياً في الدولة العربية وهي : جنين ، نابلس ، رام الله ، الخليل - التي كانت كلها مناطق عربية كاملة - وغزة وعكا ( حيث كانت نسبة السكان اليهود فيها ٢ و ٤٪ على التوالي ) . وعلى الطرف الآخر ، فقد ألحق مشروع التقسيم معظم او كل المناطق التالية ضمن الدولة اليهودية وهي : حيفا ، صفد ، طبريا ، بيسان ، يافا ، وبئر السبع ، بالاضافة إلى حوالى نصف كل من مناطق : الناصرة وطولكرم والرملة ( راجع جدول رقم ٢ لمعرفة نسبة السكان العرب في هذه المناطق الادارية ) .

## د - عوامل اقتصادية :

### (١) تركيب ملكية الأرض :

ان مجموع مساحة فلسطين - حسب السجلات الرسمية التي حُضرت في سنة ١٩٤٥ - (٩) بلغت ٢٦,٣ مليون دونم ( كل ١٠ دونمات تعادل هكتاراً واحداً ) : منها ١٢,٨ مليون دونم كان يملكها السكان العرب ، اي ما يعادل ٤٨,٥ ٪ من مجموع مساحة فلسطين - وهذه الاراضي تمثل ما كان يعتبر « ملكاً خاصاً » ( اي اراضي مفروزة ) وذات الملكية المشتركة ( المشاع ) - ولكنها لا تحوي الاراضي « المتروكة » ولا الاراضي غير المتطورة ( الموات ) (١٠) . وكانت الاراضي التابعة للحكومة ( ميرية ) تبلغ حوالى ١,٥ مليون دونم ، او ما يعادل ٦ ٪ من المجموع .

وعلى الجانب الاخر ، فان الاراضي التي كان يملكها اليهود في ابريل سنة ١٩٤٥ تبلغ حوالى ١,٥ مليون دونم ، او ما يقارب ٦ ٪ ( ٥,٦٧ ٪ ) من مجموع مساحة فلسطين . وهذا لا يشمل الاراضي التي كان يستغلها اليهود تحت امتيازات خاصة من قبل حكومة فلسطين . هذا وقد قدر خبير الاراضي اليهودي ، ابراهيم غرانوت ( A. Granott ) ، مساحة الاراضي التي كان يسيطر عليها اليهود في يونيه سنة ١٩٤٧ بحوالى ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم ، منها ١٨١,٠٠٠ دونم كان يستغلها اليهود تحت امتيازات خاصة من حكومة فلسطين (١١) - وحيث ان مثل هذه الاراضي كانت قد صُنفت في « الاحصاء القروي لفلسطين » تحت عنوان « الاراضي العامة » ، فان المساحة الصافية التي كان يملكها اليهود بالفعل - حسب تقديرات « غرانوت » تقدر بحوالى ١,٦٦٨,٩٠٠ دونم .

وهكذا فاذا اخذنا اياً من التقديرين فان مجموع الاراضي التي كان يملكها اليهود سنة ١٩٤٨ لم تتجاوز ٦ ٪ من مجموع مساحة فلسطين . والامر الذي يستغربه السكان الفلسطينيون العرب هو كيف يجوز لشخص يملك حوالى ٦ ٪

من مجموع « اسهم شركة ما » ان يُعطي من قبل هيئة الامم ٥٦,٥٪ من مجموع اسهم تلك الشركة) كما بينا اعلاه في توزيع اراضي كل من الدولة العربية واليهودية).

وبالاضافة إلى هذا فاذا درسنا « انتاجية الارض » - كما عرفتتها حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ، فقد كان العرب يملكون حوالي ٨٤,٧٪ من مجموع الاراضي الزراعية ، بينما كان اليهود يملكون ١٢,٧٨٪ ( والبقية حوالي ٣,٥ / كانت مصنفة « اراضي عامة » ) . ومن الاراضي « غير الزراعية » كان السكان العرب يملكون ٢٩٪ ، بينما ملك اليهود حوالي ١,٨٪ ، وبلغت « الاراضي العامة » حوالي ٧,٣٪ ، و« اراضي « منطقة بئر السبع » ( النقب ) حوالي ٦١,٨٪ من مجموع مساحة فلسطين - ولم تعين اراضي النقب لاي من الطرفين بشكل واضح نظراً لبعض الظروف الخاصة والتقاليد العشائرية فبقيت مصنفة « مناطق للبدو » (١٢) .

وإذا درسنا « المناطق المزروعة » في فلسطين فاننا نجد ان السكان العرب كانوا يملكون مساحات من الاراضي المخصصة للمحاصيل الحقلية اكبر من تلك التي كان يملكها اليهود ( عدا محصول الاعشاب المزروعة ) كما هو مبين في جدول رقم ٣ . وان هذا الجدول يظهر ايضاً ان في جميع المحاصيل المعطاة كانت غلة وحدة المساحة للعرب قريبة من مردود وحدة الاراضي الزراعية التابعة لليهود ، الامر الذي كان يحاول اليهود طمسه بقصد خدع الرأي العام العالمي وادعائهم « ان فلسطين كانت صحراء قبل قدوم اليهود المهاجرين اليها » ويتهمون الفلاح العربي بالجهل واتباعه اساليب زراعية بدائية مما ادى إلى تحويل تلك « البقعة الخصبية » إلى « صحراء من عمل الانسان » . (١٣) .

## (٢) التوزيع الاقليمي للملكية الاراضي :

أن نمط توزيع ملكية الاراضي في فلسطين كان مشابهاً تقريباً لتوزيع السكان - كما هو مبين في جدول رقم ٤ و شكل ٦ .



فالحُدود يظهر ان اكبر ملكية لليهود في سنة ١٩٤٥ كانت في منطقة يافا - تل ابيب ومنطقة طبريا ، حيث شكلت تلك الملكية ٣٩ و ٣٨ ٪ من مجموع اراضي كل منطقة على التوالي . وهناك منطقتان بلغت فيهما نسبة ملكية اراضي اليهود حوالى الثلث وهما حيفا ( ٣٥ ٪ ) وبيسان ( ٣٤ ٪ ) - .

اما في المناطق الادارية الاخرى فقد كانت نسبة ملكية الاراضي اليهودية اقل من ٢٠ ٪ من مساحة كل منطقة ( شكل ٦ ) . وفي مناطق السامرة ( جنين ونابلس ) والقدس والنقب فقد كانت ملكية اليهود قليلة جداً او معدومة .

واذا قارنا شكلي ٦ و ١ نجد ان مناطق المرتفعات الوسطى وعكا وغزه فقط ألحقت بالدولة العربية ، بينما معظم المناطق في السهل الساحلي والسهول الداخلية قد ألحقت بالدولة اليهودية - رغم ان اكثرية الملكيات فيها كانت للعرب كما ذكرنا اعلاه .

وان هذا الغبن في حقوق الملاكين العرب يصبح اكثر وضوحاً عند دراستنا التوزيع الجغرافي الحقيقي للملكيات الاراضي ( شكل ٧ ) . فان خريطة توزيع الملكيات تُظهر لنا ان معظم ملكيات اليهود كانت قد تركزت في كل من السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر وفي وادي الاردن الاعلى والايوسط ( الحولة - طبريا ) . ولكن تلك الممتلكات لم تغط جميع اراضي تلك السهول بل كان يوجد بينها كثير من الملكيات العربية والتي حاولت « اللجنة المختصة » ( UNSCOP ) طمسها لاعضاء هيئة الامم المتحدة اذ انها استعملت خرائط ذات مقياس صغير تُظهر ملكيات اليهود وكأنها متلاصقة وتغطي معظم تلك المنخفضات . وبذلك فقد تجاهلت حقوق آلاف الملاكين العرب الذين ألحقت اراضيهم بالدولة اليهودية . وقد حاولت المنظمات الصهيونية توسيع « حدود دولتها » بان استحصلت على بعض الاراضي النائية - على الحدود اللبنانية - الفلسطينية وفي النقب - دون ان تأخذ بعين الاعتبار قيمة تلك الاراضي من الناحية الزراعية بقدر ما هو من الناحية الاستراتيجية . (١٤)



فحسب مشروع التقسيم ألحقت كل المستعمرات الصهيونية وارضيتها في مناطق السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر ومنخفضات الجليل ( الحولة - طبريا ) ومعظم المستعمرة الصهيونية في النقب ضمن الدولة اليهودية - بينما ألحق عدد قليل جداً من المستعمرات الصهيونية النائية - في غرب الجليل ومنطقة غزة - بالدولة العربية . واذا قارنا عدد القرى العربية التي ألحقت بالدولة اليهودية مع عدد المستعمرات الصهيونية التي ألحقت بالدولة العربية نجد تبايناً كبيراً لصالح الدولة اليهودية ، كما هو مبين في جدول رقم ٥ .

ومن دراستنا جدول رقم ٥ يتبين لنا ان مجموع مساحة اراضي الملاكين العرب بلغت في سنة ١٩٤٧ حوالي ٢,٢ مليون فداناً او ما يعادل ٧٧,٧٪ من مجموع المساحة المخصصة للدولة العربية ، ٨٩٤٤٥٦ فداناً ، او ما يعادل ٣٤,٢٪ من مجموع مساحة الدولة اليهودية و ٣٧١٦٥ فداناً ، او ما يعادل ٨٤,٧٪ من مجموع مساحة منطقة القدس .

بينما بلغت مجموع مساحة املاك اليهود آنذاك ٢٣٨٨٥ فداناً ، او ما يعادل ٠,٨٤٪ من مجموع مساحة الاراضي المخصصة للدولة العربية ، و ٣٤٥٩٦٤ فداناً او ما يعادل ٩,٣٨٪ فقط من مجموع الاراضي التي خصصت للدولة اليهودية ، وحوالي ٣٠٧٤ فداناً ، او ما يعادل ٧٪ من منطقة القدس .

والامر الذي يُستغرب كيف سمحت « اللجنة المختصة » او هيئة الامم المتحدة لاشخاص يملكون فقط ٩٪ من املاك دولة ان يسيطروا على زمام الامور في تلك الدولة بينما حرمت الاشخاص الذين يملكون على الاقل ٣٤٪ من اراضي تلك الدولة من ان يفعلوا ذلك ؟

### الخاتمة :

من خلال هذا التحليل المختصر يتضح لنا ان مشروع التقسيم قد تغاضى عن بعض العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المهمة في فلسطين . وان

السكان الفلسطينيين العرب رفضوا مشروع التقسيم رفضاً باتاً لانهم وجدوه غير عادل ولا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق الشرعية للاهالي الاصليين في البلاد . وان مثل هذا الرفض لم يكن مستبعداً لان الحدود المقترحة للدولتين الفلسطينيتين كانت ستفرض اعلى المنطقة بشكل نهائي ولم تترك للطرفين المتنازعين حرية النقاش - على الاقل - في تحديد ممتلكات كل دولة . ولذلك فقد كان مشروع التقسيم حاملاً في طياته صراعاً متواصلاً بين الطرفين المختصين بالقضية . وأن يحصل مثل هذا الرفض من قبل الفلسطينيين العرب فليس امراً غريباً اذ ليس من المعقول ان تتنازل مجموعة من الناس عن حقوقها الشرعية وممتلكاتها دون صراع كبير خاصة لأن جماعة اخرى من الناس الغرباء عقدت اجتماعاً صورياً في مكان بعيد ( نيويورك ) وقررت تقسيم ( او اغتصاب ) ممتلكات تلك المجموعة . فان ذلك الرفض كان امراً طبيعياً ومتوقفاً .

ونظراً لتأييد الدول الكبرى للدولة الاسرائيلية منذ نشأتها فقد انضمت بعض الدول العربية في مؤازرة الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد المغتصبين الصهاينة من جهة ، ولاعتقاد البعض من تلك الدول ان ذلك الكيان الاسرائيلي ما هو إلا نقطة ارتكاز لاستعمار جديد في الوطن العربي من جهة اخرى . ومنذ تلك اللحظة اصبحت الدول العربية شريكة في ذلك الصراع ومسئولة عن اعمالها . وبالإضافة إلى ذلك فان الاعمال العدوانية المتزايدة التي قامت بها القوات الاسرائيلية بعد سنة ١٩٤٨ ضد بعض الدول العربية المجاورة ادخلت عوامل جديدة في « المعادلة » ( الموديل ) . فبدلاً من ان يبقى الصراع بين الفلسطينيين العرب وإسرائيل توسع النطاق - خاصة بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ - واصبح الخلاف الآن بين بعض الدول العربية والسلطات الصهيونية . والذي اخشاه هو ان تحاول هذه الدول العربية تسوية خلافاتها مع السلطات الصهيونية - عن طريق الدول الكبرى او هيئة الامم المتحدة - وترك الفلسطينيين العرب « في وسط الطريق » لان هذه الدول العربية لا تستطيع ان تفرض حلاً عادلاً للفلسطينيين العرب على السلطات الاسرائيلية ، ولا ترغب ان تجبر الفلسطينيين



## جدول رقم ١

### توزيع السكان حسب مشروع التقسيم \*

المنطقة	العرب و « الآخرون »	اليهود	المجموع
الدولة العربية	٧٢٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧٣٥,٠٠٠
الدولة اليهودية	٤٠٧,٠٠٠ **	٤٩٨,٠٠٠	٩٠٥,٠٠٠
منطقة القدس	١٠٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠
<b>المجموع</b>	<b>١,٢٣٧,٠٠٠</b>	<b>٦٠٨,٠٠٠</b>	<b>١,٨٤٥,٠٠٠</b>

\* المصدر : د. وليد الخالدي (المحرر) « من المأوى إلى الفتح » (From Haven to Conquest) بيروت : معهد الدراسات الفلسطينية سنة ١٩٧١ ، ص ٦٧٧ .

\*\* يجب ان تصحح هذه التقديرات على ضوء المعلومات التي تقدم بها ممثل المملكة البريطانية بشأن السكان البدو . فوفقاً للفقرة رقم خمسة من تلك المذكرة حوالى ٢٢ و ٠٠٠ بدوي « يمكن ان يعتبروا مقيمين بشكل عادي في المناطق التي خصصت للدولة العربية حسب خطة مشروع التقسيم » ، والبقية - حوالى ١٠٥,٠٠٠ نسمة - مقيمين في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية . وهكذا فاننا نلاحظ ان الدولة اليهودية المقترحة كانت ستحتوي اغلبية عربية منذ بداية نشأتها .

## جدول رقم ٢

توزيع السكان حسب العرق والمناطق الادارية - ١٩٤٥ \*

المنطقة	السكان بالنسبة المئوية	عرب	يهود
عكا	٩٦	٤	٥٦٧
بئر السبع	٩٩	١	٧٠٣
بيسان	٧٠	٣٠	٧٢٢,١
غزة	٩٨	٢	
حيفا	٥٣	٤٧	
الخليل	٩٩	١	اقل من
يافا	٢٩	٧١	
جنين	١٠٠	صفر	
القدس	٦٢	٣٨	
نابلس	١٠٠	صفر	
الناصرة	٨٤	١٦	
رام الله	١٠٠	صفر	
الرملة	٧٨	٢٢	
صفد	٨٧	١٣	
طبريا	٦٧	٣٣	
طولكرم	٨٣	١٧	

\* المصدر : اقتبس من الاحصاء القروي لفلسطين سنة ١٩٤٥ . سامي حدادي ( المحرز ) ص ٣٧ . ( جداول ١ و ٢ ) .

جدول رقم ٣

احصائيات عن الزراعة العربية واليهودية \*

الزراعة اليهودية الزراعة العربية

المرود	الانتاج	المساحة	المرود	الانتاج	المساحة
(كغ الدونم) **	(بالطن)	(بالدونم)	(كغ/الدونم) **	(بالطن)	(بالدونم)
٧٧,١	١٦,٥٧٩	٢١٥,١٩١	٤٦,٥	١٩٣,٣٧٦	٤,١٥٢,٤٨٠
١٣٨٨,٠	٥٥,٨٠٠	٤٠,٢٠٠	٧٨٧,٥	١٨٩,١٠٤	٢٣٩,٧٣٣
١٤٧,٦	١٧٦,٥٢٥	١١٩,٥٧٣	٨٧١,٠	٢٠,٨٢٧	٢٣,٩٧٠
٥٦٧,٥	٢١,٣٩٨	٣٧,٢١٧	٢٣٦,٨	٧٣,٣٢٠	٣٥٥,٧٠٩
١٥٥,٧	١,١٨٢	٧,٥٨٧	١٣١,٦	٧٨,٢٨٧	٥٩٢,٥٤٦
١٢٦,٧	٧,١٩٣	٥,٦٧٥	١١١,٧	١٣٥,٦٣٤	١٢٠,٣٠٤
		١٤٠,٨٠٧	—	—	١٤٤,٥٢٢

لحمضيات والموز \*\*\*

البطيخ

الزيتون

فواكه (غير الحمضيات)

اعشاب مزروعة

الخضروات

الجبوب

\* المصدر : د . وليد الخالدي (المحرر) « من المأوى إلى الفتح » (بالانجليزية) (بيروت : معهد الدراسات الفلسطينية ، سنة ١٩٧١) بنى على احصاء

فلسطين - مجلد ١ ، ص ٨٤٤ .

\*\* المرود لم يتوافر في المصدر الاصلى - لقد حسب من قبل الكاتب للمقارنة .

\*\*\* هذه الماصيل غير ممثلة في المراجع الاصلى . اخذت من « الإحصاء القروي لفلسطين » سنة ١٩٤٥ ، جدول ٢ ، ص ٧٩ .

- ان مجموع الانتاج غير متوفر في هذا المصدر وقد اعطيت المساحات هنا في هذا الجدول لتظهر حقيقة مهمة وهي أن مساحة اراضي المضيفيات والموز (الماصيل التجارية الرئيسية) لكل من العرب واليهود كانت متساوية تقريبا .

جدول رقم ٤

توزيع ملكيات الاراضي حسب العرق والمناطق الادارية سنة ١٩٤٥ . \*

النسبة المئوية لمجموع ممتلكات \*\*

المنطقة	العرب	اليهود
عكا	٨٧	٣
بئر السبع	١٤	اقل من ١
بيسان	٤٤	٣٤
غزة	٧٥	٤
حيفا	٤٢	٣٥
الخليل	٩٦	اقل من ١
يافا	٤٧	٣٩
جنين	٨٤	اقل من ١
القدس	٨٤	٢
نابلس	٧٦	اقل من ١
الناصرة	٥٢	٢٨
رام الله	٩٩	اقل من ١
الرملة	٧٧	١٤
صفد	٦٨	١٨
طبريا	٥١	٣٨
طولكرم	٧٨	١٧

\* المصدر : اقتبس هذا الجدول من سامي حداوي ( المحرر ) « الاحصاء القروي الفلسطيني -

سنة ١٩٤٥ » ص ٣٧ ( جداولي ١ و ٢ ) .

\*\* ان بقية الحساب تمثل اراضي بور ، اراضي حكومية ( ميري ) و اراضي يملكها « آخرون » .

## جدول رقم ٥

توزيع الأراضي حسب السكان في الدولتين العربية واليهودية ومنطقة القدس — سنة ١٩٤٧ \*

منطقة القدس	الدولة اليهودية	الدولة العربية	المساحة (فدان)	النسبة المئوية	المساحة (فدان)	النسبة المئوية	المساحة (فدان)	النسبة المئوية
أراضي العرب	٢٠,٨٦٤	١٢,٥٢٢	٣٧,١٦٥	٣٤,٢٤*	٨٩٤,٤٥٦	٧٧,٦٩	٢,٢١٢,٠٧٥	٨٤,٧٠
أراضي اليهود	٢٣,٨٨٥	٠,٧٣	٣,٠٧٤	٩,٣٨*	٣٤٥,٩٦٤	٠,٨٤	٢٣,٨٨٥	٧,٠١
أراضي «آخريين»	٤,٨٥	٠,٣٤	٢,١٢٦	٠,٣٤	١٢,٥٢٢	٠,٧٣	٢٠,٨٦٤	٤,٨٥

\* المصدر : جون وحداري : « المفكرة الفلسطينية » ، (The Palestine Diary) المجلد الثاني ، ص ٢٧١ .

\*\* يظهر من هذا الجدول وهاتين النسبتين ان يملكات السكان العرب الفلسطينيين كانت اكبر من يملكات السكان اليهود حتى في « الدولة اليهودية » .  
( زد إلى ذلك ان السكان العرب كانوا أيضاً هم الاكثرية في هذه الولاية المقترحة — راجع جدول رقم ١ ) .  
ملحوظة : وحدة المساحات في هذا الجدول هي الفدان ( او الايكر Acre ) ويقدر كل ٤ دونما بفدان واحد تقريباً .

## المراجع والملاحظات

- ١ - ريتشارد هارتشورن ، « اقترحات عن اصطلاحات الحدود السياسية »  
(بالانجليزية) في مجلة ANNALS, THE ASSOCIATION OF  
AMERICAN GEOGRAPHERS, Vol. 26 (1936), ص ٥٦ - ٥٧
- ٢ - نورمان باوندز : الجغرافيا السياسية (POLITICAL GEOGRAPHY)  
(ص ٦٣ . New York : McGraw Hill, 1963 )
- ٣ - روبرت جون وسامي حداوي : المفكرة الفلسطينية - ١٩٤٥ - ١٩٤٨ .  
THE PALESTINE DIARY ..... 1945 - 1948, (New York: New World  
Press, 1970), ص ٢٧١
- ٤ - جون دان وحننا هويد جيسكي «الترب وتوزيعها في اسرائيل» (بالانجليزية)  
JOURNAL OF SOIL SCIENCE, Vol. 14, No. 3 (1963), ص ١٠  
راجع ايضاً : A.H. DOERR, J.F. COLING, and W.S. KERR III,  
« AGRICULTURAL EVOLUTION IN ISRAEL IN THE TWO  
DECADES SINCE INDEPENDENCE, » MIDDLE EAST  
JOURNAL, Vol. 24, No. 3 (SUMMER, 1970), ص ٣٢٢  
وص ٣٢٤ (شكل ٢) . ولدراسة اشمل عن المناطق الطبيعية في فلسطين  
راجع جغرافية الوطن العربي - للدكتور محمد سعودي ( بيروت : دار

- النهضة العربية ، ١٩٦٧ ) ص ٤١٢ - ٤٣٨ ، وص ٤٩ .
- ٥ - جون رويدي « DYNAMICS OF LAND ALIENATION » في كتاب  
د. ابراهيم ابولوغد ( المحرر ) تحويل فلسطين - (THE TRANSFORMA-  
TION OF PALESTINE) ، (EVANSTONE : NORTHWESTERN UNIVERSITY PRESS, 1971),  
ص ١٣٥ . راجع ايضاً :
- W.R. POLK, D.H. STAMLER, and E. ASFOUR,  
BACKDROP TO TRAGEDY : THE STRUGGLE FOR PALESTINE,  
(BOSTON : BEACON PRESS, 1957) ص ٣١٣
- ٦ - جانيت ابولوغد : « تحويل فلسطين من الناحية الديموغرافية » - في  
كتاب الدكتور ابراهيم ابولوغد : « تحويل فلسطين » . المذكور اعلاه -  
ص ١٤٤ .
- ٧ - سامي حداوي : الاحصاء القروي لفلسطين : ١٩٤٥ . ( بيروت :  
مركز الابحاث للدراسات الفلسطينية - سنة ١٩٧٠ ) ، ص ١٧ .
- ٨ - جانيت ابولوغد - op. cit. . ص ١٥٣ .
- ٩ - سامي حداوي - الاحصاء القروي . ص ٢٤ .
- ١٠ - ان حقوق ومصالح العرب في هذه التصنيفات قد بُحِثت تحت « اراضي  
حكومية » ، ص ٢٩ - ٣٣ ( من نفس المرجع ) .
- ١١ - ابراهيم غرانوت : « نظام الاراضي في فلسطين » ( بالانجليزية )  
ص ٢٧٨ ، (LONDON : EYRE and SPOTTISWOODE, 1952),  
ولنفس المؤلف : « الاصلاح الزراعي وسجل اسرائيل » ( بالانجليزية )  
سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٨ ، جدول ٢ .
- ١٢ - سامي حداوي - الاحصاء القروي ، ص ١٩ - ٢٠ .

١٣ - و. لودر ميلك : « استصلاح ارض صحراوية من عمل الانسان »

(بالانجليزية) في **MAN and THE ECOSPHERE, READINGS IN**

**SCIENTIFIC AMERICAN, ٢٢٧ - ٢١٩** ص

١٤ - غرانوت ، (١٩٥٦) ، **op. cit.** ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(EVANSTON : NORTHWESTERN UNIVERSITY PRESS, 1971).

: انظر ايضا : ١٧٥ ص

W.R. FOLK, D.H. STAMLER, and E. ASFOUR,

**BACKDROP TO TRAGEDY : THE STRUGGLE FOR PALESTINE.**

(BOSTON : BEACON PRESS, 1977) ٦١٦

١٥ - ...  
١٦ - ...  
١٧ - ...

١٨ - ...  
١٩ - ...  
٢٠ - ...

٢١ - ...  
٢٢ - ...  
٢٣ - ...

٢٤ - ...  
٢٥ - ...  
٢٦ - ...

٢٧ - ...  
٢٨ - ...  
٢٩ - ...